المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن
الرصد ما بعد توزيع المساعدات النقدية

كيف تدعم المساعدات النقدية التي تقدمها المفوضية النازحين اليمنيين المعرضين لخطر المجاعة

الخلفية

أسرة نازحة في موقع غير رسمي في محافظة حجة. بفضل الدعم السخي من الجهات المانحة، قدمت المفوضية مساعدات نقدية إلى حوالي 700,00 شخص من اليمنيين النازحين منذ يناير.
© المفوضية / أليخاندرو ستالر.

في إطار تدخلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان حصول الأسر اليمنية النازحة الأكثر ضعفاً والمعرضة لخطر المجاعة على الموارد اللازمة لشراء الغذاء والمواد الأساسية الأخرى، قدمت المفوضية في عام 2021 المساعدة إلى أكثر من 110,000 أسرة نازحة داخلياً (حوالي 700,000 فرد) من خلال المساعدات النقدية متعددة الأغراض في 19 محافظة، حيث تم توزيع أكثر من 43,500,000 دولار أمريكي. أمكن تقديم هذه المساعدات بفضل الدعم السخي من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عبر صندوق الإغاثة من المجاعة وصندوق الشيخ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني الإنساني. تلقت معظم الأسر المستفيدة أربعة أقساط نقدية في إطار برنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض متعددة الأشهر الخاص بالمفوضية والذي يهدف إلى تقديم دعم طويل الأجل بهدف تجنب المجاعة وتعزيز الاعتماد على الذات. يستهدف البرنامج بشكل خاص النازحين داخلياً الذين يعيشون في 49 مديرية مصنفة على أنها على حافة المجاعة (المرحلة الرابعة أو ما يليها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). قاعدة البيانات الموسعة الخاصة بالمفوضية التي تستند إلى تقييمات الاحتياجات والتي تهدف على وجه التحديد إلى تلبية احتياجات النازحين داخلياً تتيح إمكانية استهداف الأسر التي أصبحت بسبب نزوحها عرضة لخطر الجوع بأربع مرات أكثر من بقية السكان اليمنيين. يتم اختيار الأسر المؤهلة استناداً إلى ضعفها الاجتماعي والاقتصادي وخصائصها الديموغرافية وأنماط مخاطر الحماية. حصلت الأسر التي تم اختيارها في شمال وجنوب اليمن على مبلغ نقدي وقدره 122,000 ريال يمني و 141,000 ريال يمني (ما يعادل 204 دولار أمريكي و 161 دولار أمريكي حسب سعر الصرف في الشمال وفي الجنوب) على التوالي، بناءاً على قيمة التحويل الشهري لسلة الحد الأدنى للإنفاق لضمان البقاء على قيد الحياة التي حددتها مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق في اليمن. تأخذ مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق في اليمن في الاعتبار متوسط الاحتياجات الأساسية للأسرة للبقاء على قيد الحياة والتضخم في البلاد. بعد الانتهاء من التوزيعات على الأسر المختارة، قامت المفوضية بتنفيذ عمليات رصد شهري ما بعد التوزيع لفهم أنماط الإنفاق لدى الأسر وتقييم أثر المساعدات النقدية المقدمة على الأسر. تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن التقدم المسجل في سلسلة من المؤشرات الرئيسية التي تقيس معايير استهلاك الغذاء ورضا ورفاه المستفيدين على مدى أربعة أشهر، بما في ذلك إجراء تحليل مقارن بين نتائج رصد ما بعد التوزيع في أبريل كخط أساس ويوليو كخط نهائي فيما يتعلق بمعايير الرصد الرئيسية.

هدف الرصد ما بعد التوزيع

من أجل تقييم أثر المساعدات النقدية على الأسر المختارة وكيف ساهمت المساعدات النقدية في الحد من انعدام الأمن الغذائي لديها، قامت المفوضية، من خلال شريكتها جراند ثورتون، جهة الرصد الخارجي، بتنفيذ عملية رابعة للرصد ما بعد التوزيع في الفترة 17 يوليو – 9 أغسطس. هدفت العملية إلى تقييم:

- أثر المساعدات النقدية على حالة الأمن الغذائي للأسر وإنفاقها على الغذاء وعلى احتياجاتها الأخرى.
- أثر المساعدات النقدية على استهلاك الغذاء من قبل الأسر.
- آليات التكيف الضارة من قبل الأسر التي تتلقى مساعدات نقدية.
- سلامة وأمن الأسر فيما يتعلق بالوصول إلى مواقع التوزيعات النقدية والأسواق وكذلك السلع والخدمات.
- جودة الخدمة في تقديم المساعدات النقدية من قبل مقدمي الخدمات المالية بالإضافة إلى طريقة التوزيع المفضلة للأسر.

المنهجية

- تم اختيار عينة ضمت 2,809 أسرة من الأسر المستفيدة من المساعدات (1,856 أسرة في الشمال و 953 أسرة في الجنوب) في مواقع المرحلة الرابعة أو ما يليها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي؛ وتم إجراء مقابلات معها لأغراض الرصد ما بعد التوزيع. تمثل العينة حوالي 7٪ من إجمالي عدد الأسر التي حصلت على مساعدات في يوليو.

النتائج الرئيسية

تكشف نتائج رصد ما بعد التوزيع هذا عن **حدوث تحسن إيجابي مستمر وكبير في معظم مؤشرات استهلاك الغذاء ومعايير الرضا والرفاه لدى المستفيدين من المساعدات النقدية على مدى أربعة أشهر. بشكل عام، تؤكد النتائج من جديد الدلائل السابقة على أن المساعدة النقدية الشهرية المنتظمة والثابتة تدعم الأسر بشكل كبير لتلبية احتياجاتها العاجلة من الغذاء وتحد من خطر انزلاقها نحو الجوع، وفي الوقت نفسه تقلص من لجوئها إلى آليات التكيف الضارة**. تم تسجيل تحسن ملحوظ في درجات استهلاك الغذاء من قبل الأسر النازحة، إذ أنه في غضون أربعة أشهر فقط انخفضت نسبة الأسر التي كانت درجات استهلاكها للغذاء ضعيفة من 56٪ إلى 43٪، في حين زادت درجات الأسر التي كانت تسجل مستويات حدية ومقبولة من 44٪ إلى 57٪. بالمثل، ارتفع عدد المستفيدين الذين أفادوا بأنهم قادرون على تلبية نصف أو أكثر من نصف احتياجاتهم من خلال المساعدات النقدية من 11٪ في أبريل إلى 23٪ في يوليو. خلال نفس الفترة، سُجلت زيادة بنسبة 3٪ في إنفاق الأسر من حيث الاستفادة من المساعدات لشراء الغذاء (الذي بلغ 91٪ في يوليو)، الأمر الذي يؤكد أن الغذاء لا يزال يمثل الأولوية الرئيسية للأسر التي تتلقى المساعدة ويقر بكفاءة معايير الاستهداف. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن نتائج يوليو كشفت عن انخفاض كبير في استخدام آليات التكيف الضارة من قبل الأسر النازحة المستفيدة، مما يبرهن على أثر المساعدات النقدية في تحسين حيز الحماية لها. تم تسجيل انخفاض في معظم المؤشرات مقارنة بشهر أبريل، كما كان عليه الحال مع الأسر التي اضطرت إلى تقليص إنفاقها على مواد النظافة والرعاية الصحية، والأسر التي أجبرت على إرسال أطفالها للعمل والأسر التي ترسل النساء والأطفال للتسول.

استخدام المساعدات النقدية

رداً على سؤال حول كيفية إنفاق المساعدات النقدية المستلمة، بعد أربعة أشهر من تلقي المساعدة، أشار 91٪ من المستجيبين إلى استخدامها كلها أو جزء منها لتغطية النفقات المتعلقة بالغذاء و 44٪ لشراء الملابس و 20٪ لدفع الإيجار. مقارنة بشهر أبريل (88٪) كخط أساس، كانت هناك زيادة بنسبة 3٪ في الإنفاق على الغذاء من قبل الأسر المستجيبة، مما يؤكد أن الغذاء يظل بالفعل أهم وأشد حاجة ملحة للأسر المستفيدة.

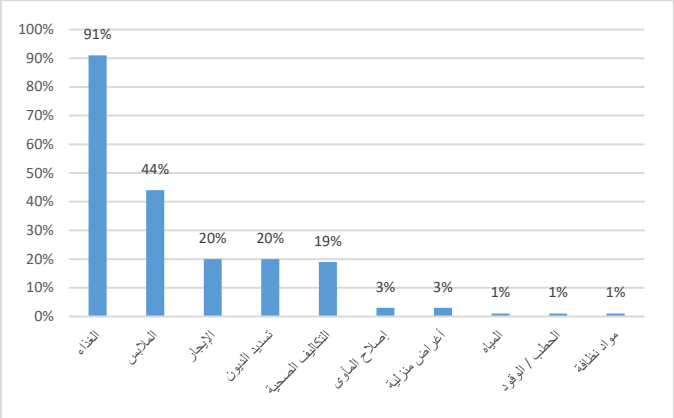

درجة استهلاك الغذاء

بشكل عام، كان هناك تحسن كبير في درجات استهلاك الغذاء من قبل المستجيبين بالمقارنة بين أبريل ويوليو. تم تسجيل تحسن بنسبة 9٪ لدى المستجيبين الذين سجلوا درجة استهلاك غذاء مقبولة و 8٪ للدرجة الحدية و 12٪ لدى المستجيبين ضمن فئة درجة استهلاك غذاء ضعيفة. تؤكد هذه النتائج من جديد على حقيقة أنه في ظل المساعدات النقدية المنتظمة، فإنه سيكون باستطاعة المستفيدين تلبية احتياجاتهم من الأغذية المفضلة والغنية بالمغذيات. تجدر الإشارة إلى أن هذه المكاسب قد تحققت خلال فترة الأسعار التضخمية وتقلبات أسعار الصرف دون زيادة مقابلة في المبالغ النقدية المقدمة للمستفيدين.

- 33٪ من الأسر سجلت درجة **مقبولة** في استهلاك الغذاء
- 24٪ من الأسر سجلت درجة **حدية** في استهلاك الغذاء (نقطة الوسط)
- 43٪ من الأسر سجلت درجة **ضعيفة** في استهلاك الغذاء (غير مقبولة)

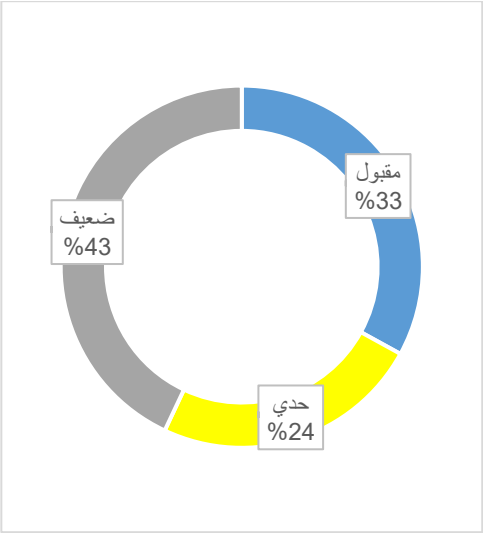

معلومات عن الأمن الغذائي ونقص الموارد لشراء الغذاء

كم مرة اضطرت أسرتك إلى الاعتماد على خيارات غذاء أقل تفضيلاً وأقل تكلفة؟

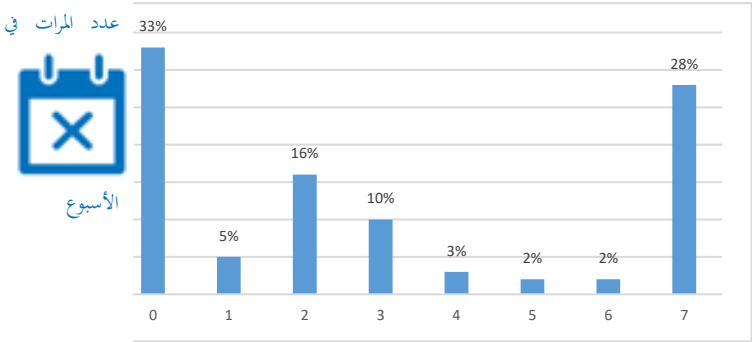

كم مرة اضطرت أسرتك إلى تقليص عدد الوجبات في اليوم؟

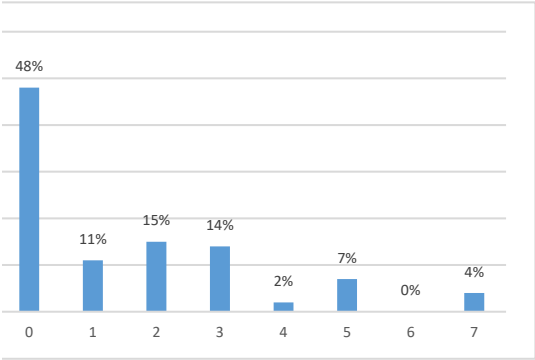

في يوليو، تم تحقيق تحسن بنسبة 24٪ من حيث عدد الأسر التي لم تضطر إلى اللجوء إلى غذاء أقل تفضيلاً أو مكلف على الإطلاق (أبريل: 25٪، يوليو: 34٪). غير أنه، ونظراً لتقلبات أسعار الصرف وما يصاحب ذلك من أسعار تضخمية، فإن عدد الأسر

تم تسجيل تحسن كبير في عدد الأسر المستفيدة التي أبلغت عن عدم اضطرارها لتقليص عدد وجباتها اليومية، من 38٪ في أبريل إلى حوالي 48٪ في يوليو (ما يقرب من نصف الأسر التي تم إجراء مقابلات معها). هذا يمثل تحسناً كبيراً في فترة أربعة أشهر،

المستجيبة التي اضطرت إلى شراء غذاء أقل تكلفة واستهلاك غذاء أقل تفضيلاً ارتفع بمقدار سبع مرات في الأسبوع بنسبة 64٪ (أبريل: 10٪، يوليو: 28٪). هذا الأمر يؤكد بوضوح أهمية مراجعة قيمة التحويلات لتتماشى مع أسعار السوق السائدة لتحقيق مكاسب ذات صلة من خلال البرامج النقدية في حياة المستفيدين.

الأمر الذي يعكس أثر المساعدات على المستفيدين. غير أن 52٪ من الأسر ذكرت أنها اضطرت إلى تقليص عدد وجباتها يومياً لمرة واحدة على الأقل في الأسبوع، في حين أن عدد الأسر التي أبلغت عن مواجهة مشاكل كل يوم لا يزال يمثل 4٪.

أثر المساعدات على تلبية الاحتياجات الأساسية

أثبتت الدورات المتعددة لتوزيع المساعدات النقدية على الأسر أثرها ودعمها لها بشكل كبير لتلبية احتياجاتها الأساسية. من أبريل إلى يوليو، كان هناك تحسن في جميع المؤشرات التي تقيس قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية من خلال المساعدات النقدية المنتظمة التي تلقتها. بالنسبة للأسر التي كانت قادرة على تلبية أكثر من نصف احتياجاتها الأساسية، تم تحقيق زيادة بنسبة 67٪، وحوالي 70٪ للأسر التي كان بإمكانها تلبية نصف احتياجاتها، إلى جانب ما قابل ذلك من انخفاض بنسبة 3٪ للأسر التي تستطيع تلبية أقل من نصف احتياجاتها الأساسية، و 48٪ للأسر التي لم تتمكن من تلبية جميع احتياجاتها الأساسية من خلال المساعدات النقدية التي تلقتها.

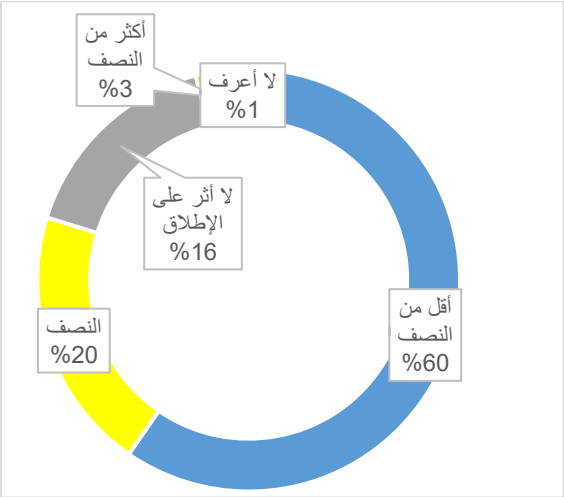

هل أدت المساعدات النقدية المقدمة من المفوضية إلى ...

تحسين ظروفك المعيشية؟	تقليل العبء المالي على أسرتك؟	تقليل مشاعر التوتر؟	
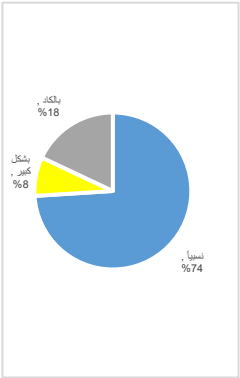	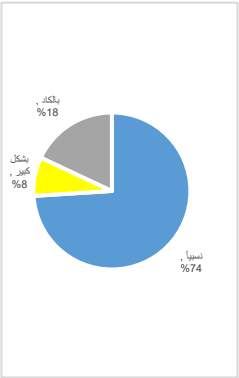	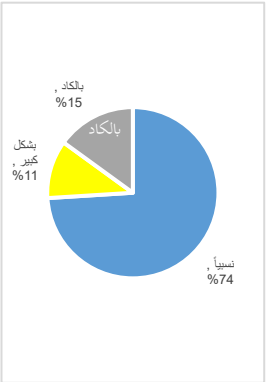	على الرغم من أن معظم المستجيبين ما زالوا يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم بالكامل، إلا أن **أكثر من ثلثي المستفيدين أشاروا إلى أن المساعدات النقدية التي حصلوا عليها تُحدث فرقاً في حياتهم** وفي قدرتهم على مواجهة ضغوط النزوح وعدم القدرة على تدبير أمورهم بأنفسهم. كان هناك تحسن كبير بين أبريل ويوليو فيما يتعلق بعدد الأسر التي أشارت أساساً إلى أن المساعدات النقدية أحدثت تحسناً في ظروفها المعيشية، من 73٪ في أبريل إلى 82٪ في يوليو. بالمثل، تم تسجيل تحسن إيجابي أيضاً في معايير قياس مستويات التوتر وتقليل العبء المالي على الأسر المستفيدة، إلى جانب انخفاض بحوالي 10٪ من الأسر المستجيبة أشارت إلى أن المساعدات بالكاد ساعدتهم.

آليات التكيف

تم تسجيل انخفاض في معظم المؤشرات التي تقيس استخدام آليات التكيف الضارة من قبل الأسر النازحة الضعيفة، مما يثبت كفاءة الدعم النقدي المستمر للمساعدة في تحسين حيز الحماية للأشخاص الأكثر تضرراً من النزاع المستمر. إلى حد كبير، كان هناك انخفاض بنسبة 16٪ و 29٪ و 20٪ و 50٪ في عدد الأسر التي اضطرت إلى خفض إنفاقها على مواد النظافة (أبريل: 88٪، يوليو: 72٪)، والتي ترسل أفراد الأسرة القاصرين للعمل (أبريل: 14٪، يوليو: 5٪)، والتي ترسل أفراد الأسرة للعمل في مناطق بعيدة (أبريل: 9٪، يوليو: 4٪) والتي ترسل النساء والأطفال للتسول (أبريل: 3٪، يوليو: 1٪) على التوالي. كان هناك أيضاً بعض الانخفاض في آليات التكيف الأخرى مثل أخذ الأسر للقروض (أبريل: 64٪، يوليو: 62٪)، والتوقف عن دفع الإيجار (أبريل: 52٪، يوليو: 47٪)، ومنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة (أبريل: 31٪، يوليو: 19٪)، وذلك للحصول على ما يكفي من المال لتلبية الاحتياجات الأسرية الأساسية.

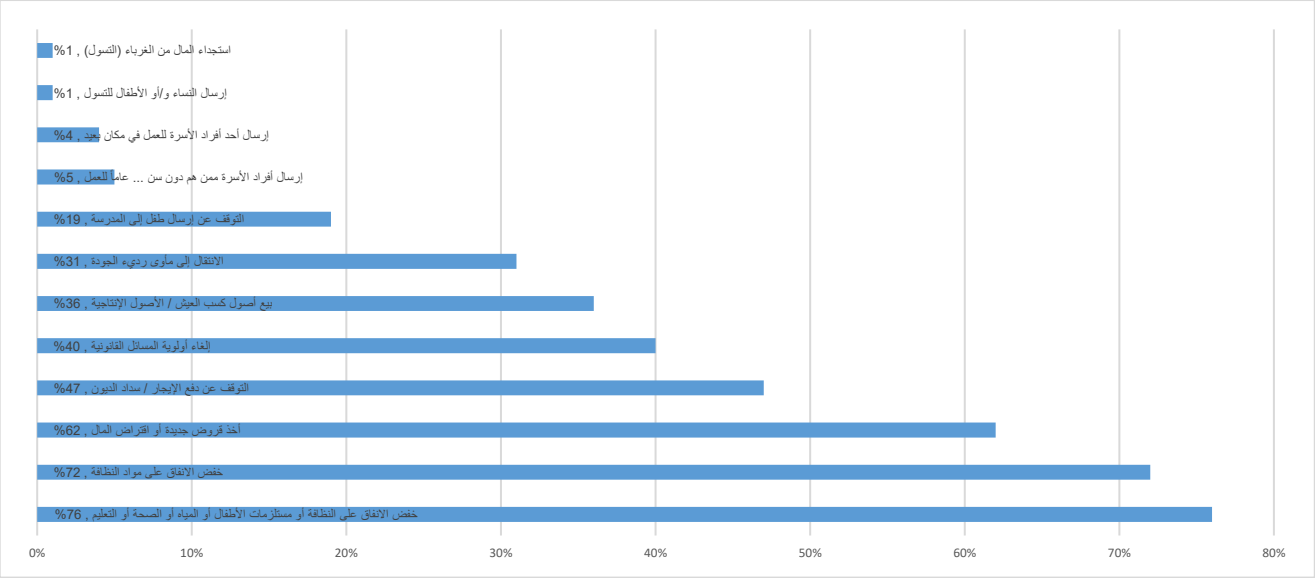

استلام وإدارة المساعدات النقدية

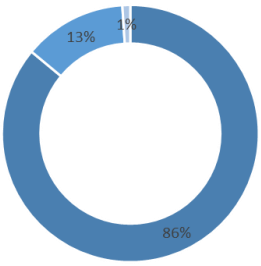

أعربت 86٪ من الأسر عن رضاها الشديد عن المبلغ الذي استلمته، مقارنة مع 84٪ في أبريل. بينما أعربت 13٪ عن رضاها و 1٪ فقط عن عدم رضاها.

في يوليو، ذكر 100٪ من المستجيبين أنهم شعروا بالأمان أثناء استلام المساعدات النقدية. تتوافق هذه النتائج مع متوسط النتائج المسجلة خلال الأشهر الماضية والتي بلغت 99٪، بينما أبلغ 1٪ فقط عن عدم شعورهم بالأمان ، ويرجع ذلك أساساً إلى فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). تنعكس النتيجة الإيجابية بنسبة 100٪ أيضاً على التدابير الإضافية المتخذة في مواقع التوزيع لتنفيذ التدابير الوقائية المتصلة بفيروس كورونا المستجد.

أين تم إنفاق المساعدة النقدية؟

في يوليو، أفاد 88٪ من المستجيبين بإنفاق المساعدة في الأسواق المحلية، و 12٪ في المتاجر المحلية و 5٪ في محلات البيع بالجملة. نسبياً، حدثت زيادة بنسبة 4٪ في عدد المستفيدين الذين قاموا بشراء بضائعهم من المتاجر المحلية بين أبريل ويوليو. من المحتمل أن يكون هذا مرتبطاً بانتظام المساعدة النقدية التي أتاحت لأصحاب المتاجر المحلية تخزين ما يكفي من السلع لشرائها من قبل الأسر دون الحاجة إلى التنقل أو الذهاب للشراء من محلات السوبر ماركت البعيدة. هذا يؤكد مجدداً الأثر الإيجابي المباشر للمساعدات النقدية في تعزيز الأعمال التجارية المحلية واستدامة الأسواق المحلية.

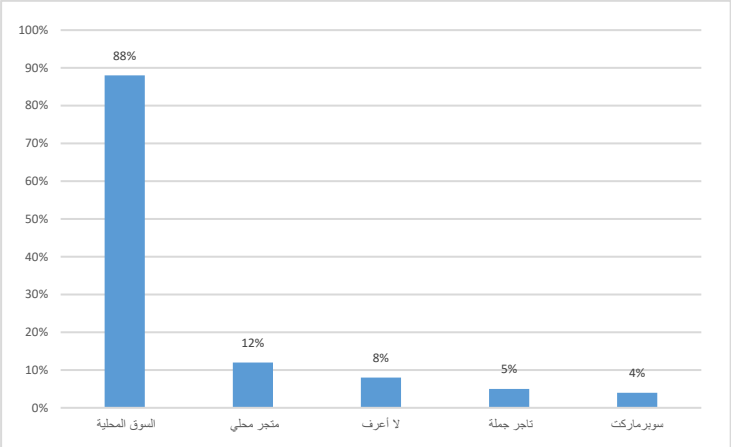

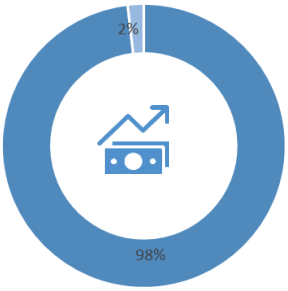

أشار 98٪ من المستجيبين (4٪ زيادة مقارنة بشهر أبريل) إلى ارتفاع الأسعار في الأسابيع الأربعة الماضية. أثرت الزيادة في الأسعار على مؤشرات أخرى كما هو موضح في عمليات رصد ما بعد التوزيع السابقة. على وجه الخصوص، عدد الأسر التي اضطرت إلى اللجوء إلى شراء سلع غذائية أقل تفضيلاً على سبيل المثال، والتي ربما تأثرت بارتفاع أسعار السلع بسبب ديناميكيات أسعار الصرف مع عدم وجود زيادة مقابلة في قيمة التحويلات النقدية.

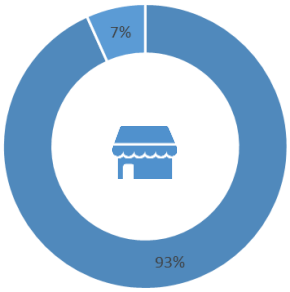

وجد 93٪ من المستجيبين كل ما يحتاجون إليه في السوق المحلي، في حين أفاد 7٪ أنهم لم يتمكنوا من العثور على كل ما يريدون شراءه. هذه النسبة البالغة 93٪ تمثل زيادة بنسبة 11٪ بين أبريل ويوليو مما يدل على أنه منذ التوزيعات الشهرية المنتظمة للمساعدات النقدية تكيفت الأسواق المحلية وأصبحت توفر خيارات كافية للأسر النازحة للاستجابة لاحتياجاتهم الأكثر إلحاحاً، وخاصة احتياجاتها من المواد الغذائية.

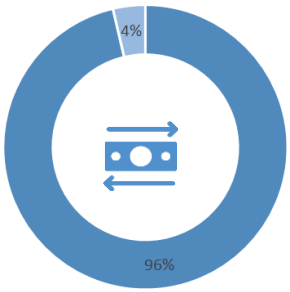

لم يواجه 96٪ من المستجيبين أي مشاكل تتعلق بالأمن أو الوصول أو السلامة أثناء إنفاقهم المساعدات في الأسواق والمحلات التجارية المحلية. تم تسجيل تحسن مقارنة بشهر أبريل، حيث أفاد 94٪ من المستجيبين أنه ليست لديهم أية مخاوف تتعلق بالأمن أو الوصول أو السلامة. من المحتمل أن يكون هذا مرتبطاً بالتدابير الإضافية التي تم اتخاذها من قبل مقدمي الخدمات المالية لتحديد مواقع التوزيع بالقرب من المستفيدين.

من بين المستجيبين الذين بلغ عددهم 2,809، كان 581 من حجة و 469 من مأرب و 478 من الحديدة (يمثلون 55٪ من إجمالي عدد المستجيبين) وهي المحافظات التي سُجلت فيها أعلى معدلات النزوح. إجمالاً، كان 66٪ من المستجيبين يعيشون في شمال اليمن و 34٪ في جنوب اليمن.

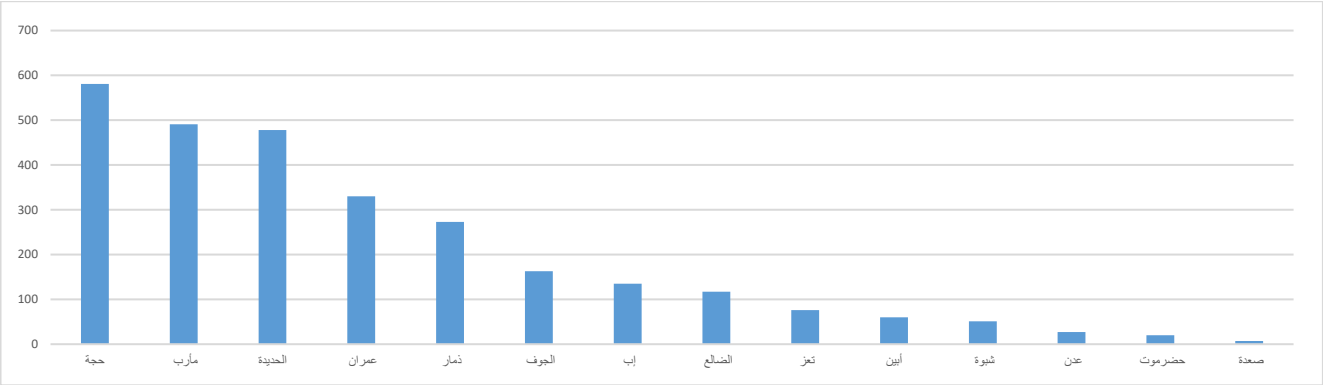

المستجيبين حسب النوع

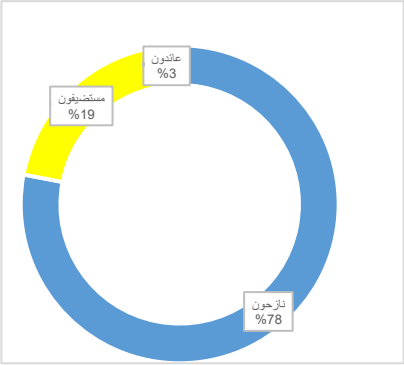

العمر والجنس

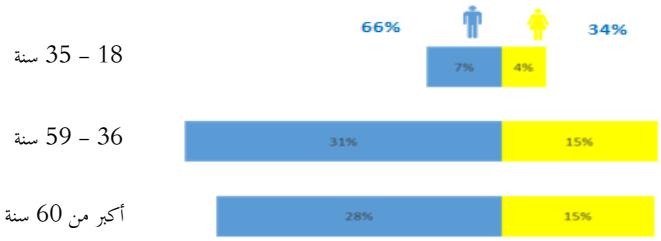

اتخاذ القرار داخل الأسرة

أشار 56٪ من المستجيبين إلى أن رب الأسرة الرجل هو من يقرر كيفية إنفاق المساعدة النقدية، ب ينما قال 25٪ إنه قرار مشترك، في حين ذكر 16٪ أنه قرار ربة الأسرة. النسبة المتبقية البالغة 3٪ فإنها تجمع خيارات أخرى (الأب، والدة الزوج، مقدم الرعاية، وما إلى ذلك). مقارنة بشهر أبريل، سجل شهر يوليو انخفاضاً من حيث قرارات المرأة القيادية بشأن كيفية إنفاق المساعدة النقدية المستلمة داخل الأسرة.

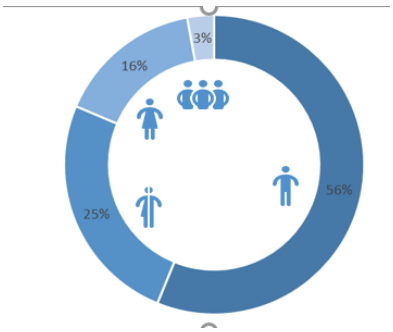

تفضيل المساعدة المستقبلية

أشار 84٪ من المستجيبين (زيادة بنسبة 14٪ مقارنة بشهر أبريل) إلى أنهم يفضلون تلقي المساعدة على شكل مساعدات نقدية في المستقبل مقارنة مع 64٪ في أبريل، بينما يفضل 14٪ (انخفاض بنسبة 36٪ مقارنة بشهر أبريل) مزيجاً من المساعدات النقدية والعينية، في حين أشار 1٪ (انخفاض بنسبة 75٪ مقارنة بشهر أبريل) إلى أنهم يفضلون المساعدات العينية (مواد غذائية أو غير غذائية). أشار حوالي 1٪ من المستجيبين إلى تفضيلهم الحصول على المساعدة من خلال تأمين فرص كسب العيش وأشار 1٪ إلى الرعاية الصحية. يتسق تفضيل برنامج سبل كسب العيش الذي أثير من قبل المستجيبين مع الركيزة الثالثة لإستراتيجية التدخلات النقدية الخاصة بالمفوضية لمساعدة المستفيدين على الاعتماد على أنفسهم وكسر دورة الاعتماد على المساعدات الإنسانية على المدى الطويل. يؤكد انخفاض عدد المستفيدين الذين يطلبون دعم سبل كسب العيش على حقيقة أن معظم المواقع حالياً ليست آمنة ومأمونة تماماً لتنفيذ أنشطة كسب العيش، ولكن بالنسبة للمناطق التي يسمح فيها السياق المحلي بذلك، فإنه يجب ترتيب ذلك حسب الأولوية وأخذه في الاعتبار.

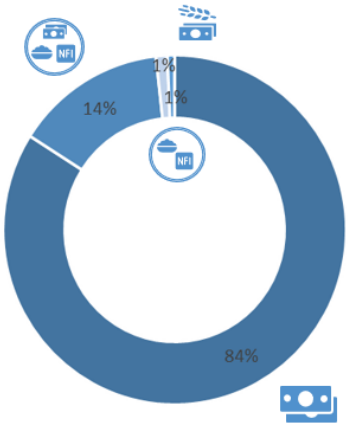

الرضا والتسليم المناسب للمساعدات من قبل مقدمي الخدمات

الإخطار بالأهلية – الرسائل القصيرة

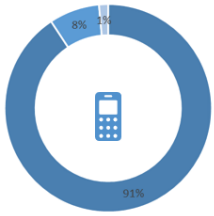

أبلغت 91٪ من الأسر عن تلقيها رسائل نصية قصيرة (حوالة) لإبلاغها بأهليتها للحصول على المساعدة النقدية في الوقت المحدد. تلقت 8٪ رسائل نصية قصيرة في وقت متأخر، وأبلغت 1٪ عن عدم استلامها لرسائل نصية قصيرة واضطرت إلى الاعتماد على المراكز المجتمعية للتحقق والتأكد من أهليتها. مقارنة بشهر أبريل، هناك تحسن يتمثل في انخفاض عدد المستفيدين الذين لم يتلقوا الرسائل النصية القصيرة في السابق دعماً لمساعداتهم النقدية.

التحديد من قبل مزود الخدمات المالية

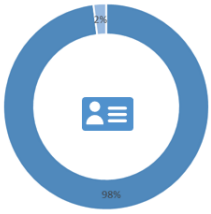

لم يواجه 97٪ من المستجيبين (تحسن بنسبة 10٪ مقارنة بشهر أبريل) أي مشكلة في تحديد هويتهم عند نقطة صرف المساعدات النقدية. أبلغ 2٪ عن مشاكل تتعلق ببطاقات الهوية الخاصة بهم في البنك (بشكل أساسي لا تتطابق مع القائمة المقدمة للبنك من قبل المفوضية إلى البنك أو أنها تحتوي على معلومات خاطئة)، وهو ما يمثل تحسناً بنسبة 80٪ مقارنة بشهر أبريل. يرجع هذا التحسن إلى حصول بعض المستفيدين على بطاقات هوية جديدة، وكذلك استناداً إلى الإرشادات الإضافية المقدمة إلى مقدمي الخدمات المالية بشأن بطاقات الهوية المقبولة وغير المقبولة والمخصص المعتمد من المفوضية لتغطية تكاليف بطاقات الهوية للمستفيدين الذين ليس لديهم بطاقات هوية.

جودة الخدمات من قبل مزود الخدمات المالية

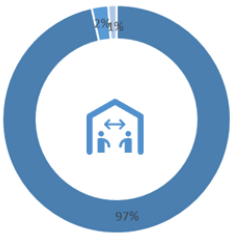

ذكر 97٪ من المستجيبين (تحسن بنسبة 1٪ مقارنة بشهر أبريل) أنهم راضون عن الخدمة التي تلقوها من مقدمي الخدمات المالية.

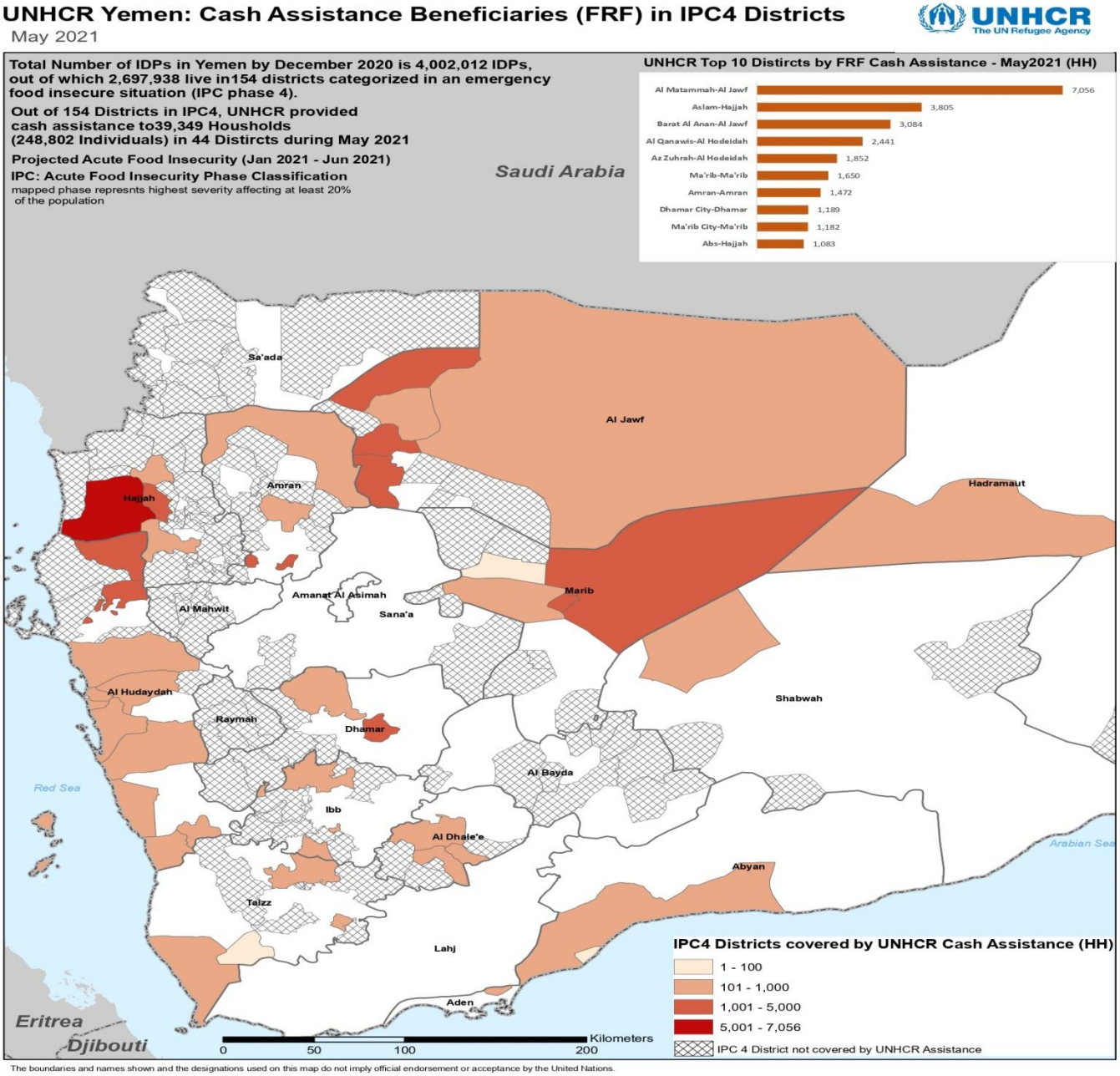

شكر خاص للجهات المانحة

تعرب المفوضية عن امتنانها للدعم الحاسم الذي قدمته الجهات المانحة الرئيسية للتدخلات النقدية في اليمن في عام 2021: **الولايات المتحدة الأمريكية | المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من خلال صندوق الإغاثة من المجاعة | صندوق الشيخ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني الإنساني.**